

أثر التقارير القطاعية على كفاءة الأنشطة التشغيلية بالتطبيق علي بنك النيلين

يوسف صباح النور حامد خدام

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م

العدد: 07



كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

أثر التقارير القطاعية على كفاءة الأنشطة التشغيلية

(بالتطبيق علي بنك النيلين)

يوسف صباح النور حامد خدام

قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

بريد الكتروني ywsfsbahalnws@gmail.com

مستخلص الدراسة:

تناولت الدراسة اثر التقارير القطاعية علي كفاءة الأنشطة التشغيلية للمصارف , تتلخص مشكلة الدراسة في التقارير والقوائم المالية الاجمالية التي تعد في نهاية الفترة المالية قد لا تملأ اهداف الاطراف المستفيدة لانها لاتمكن من تقييم كفاءة اداء الأنشطة التشغيلية القطاعية في المصارف والواقع فرض وجود تقارير قطاعية تكمل التقارير المالية المنشورة تفصح عن معلومات مالية وغير مالية تلائم اتخاذ القرارات , هدفت الدراسة لقياس العلاقة بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الأنشطة التشغيلية ودراسة امكانية اعتماد المصارف علي بيانات التقارير القطاعية في تقويم الاداء المالي والمحاسبي. واستخدم الدارس لتحليل وعرض البيانات الميدانية المنهج الوصفي التحليلي. فرضيات الدراسة تمثلت في أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الأنشطة التشغيلية ببنك النيلين. يعتمد بنك النيلين علي التقارير القطاعية في تقويم الاداء المالي والمحاسبي. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها، وجود تأثيرات ذات دلالة احصائية بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الأنشطة التشغيلية ببنك النيلين. تاكد ان بنك النيلين يعتمد علي بيانات التقارير القطاعية في تقويم كفاءة الاداء المالي والمحاسبي توصلت الدراسة لعدة توصيات منها، الزام المؤسسات المالية بتطبيق التقارير القطاعية والالتزام بمعاييرها .

الكلمات المفتاحية: التقارير القطاعية، الكفاءة التشغيلية، بنك النيلين كدراسة حالة.

المحور الأول : الإطار المنهجي:

المقدمة:

التقارير القطاعية .ومعرفة الأنشطة التشغيلية من حيث المفهوم والاهمية والاهداف والخصائص ووالانواع والمعايير والمقاييس والمحددات والتقويم .

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التقارير والقوائم المالية الاجمالية التي تعد في نهاية الفترة المالية قد لا تملأ اهداف الاطراف المستفيدة لانها لاتمكن من تقييم كفاءة اداء الأنشطة التشغيلية القطاعية في المصارف والواقع املا وجود تقارير قطاعية تكمل التقارير المالية المنشورة تفصح عن معلومات مالية وغير مالية تلائم اتخاذ القرارات، وعليه يمكن اثاره المشكلة في التساؤلات الاتية:

1. هل توجد علاقة بين بيانات التقارير القطاعية كفاءة الأنشطة التشغيلية.
2. هل تعتمد المصارف علي بيانات التقارير القطاعية في تقويم الاداء المالي والمحاسبي.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية البحث من اهمية العملية والعملية كالآتي:

بعد الثورة العلمية وانفتاح العالم وظهور الشركات ذات الفروع والقطاعات حول العالم زاد الاهتمام بالحصول علي معلومات اكثر تفصيلا تعكس الوضع المائل في القطاعات وعبرها يتم تقييم الاداء ، فكان لا بد من ظهور تقارير قطاعية تقدم معلومات مالية وغير مالية لها القدرة علي تقييم كفاءة الاداء التشغيلي وتلائم اتخاذ القرارات وهي جزء من التقارير المالية المنشورة في نهاية العام . وتهدف الي توفير بيانات ومعلومات تفصيلية قطاعية تفيد عمليات التقويم واتخاذ القرارات وتعطي درجة عالية من قبول مصداقية التقارير الاجمالية السنوية. وهي تقارير قطاعية مبنية علي معايير قطاعية ولها مفاهيم واهمية واهداف وانواع وخصائص تجعلها قادرة علي تقويم الاداء من واقع معرفتها بتفاصيل القطاعات الداخلية للمشاة. هذه الدراسة تهتم بمعرفة اثير التقارير القطاعية علي كفاءة الأنشطة التشغيلية ببنك النيلين، لذلك لا بد من معرفة مفاهيم واهمية واهداف ومشاكل

أولاً: الأهمية العلمية:

1. تأثير التقارير القطاعية علي المؤسسات المالية ايجابا في تقويم الاداء فيها .
2. مقدرة التقارير القطاعية في معالجة مخاطر الانشطة التشغيلية التي تصيب المؤسسات المالية وحلولها.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. لفت انتباه المؤسسات المالية الي دور التقارير القطاعية في التنبؤ بالمخاطر التي تصيب الانشطة التشغيلية في حينها .
2. التقارير القطاعية قدمت معلومات تفيد مدراء الادارات في اتخاذ القرارات وتقويم الاداء .

اهداف الدراسة:

تهدف الي تحقيق الاهداف الاتي:

1. دراسة العلاقة بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الانشطة التشغيلية.
2. دراسة بيانات التقارير القطاعية التي يمكن الاعتماد عليها في تقويم الاداء.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الانشطة التشغيلية ببنك النيلين.

الفرضية الثانية: يعتمد بنك النيلين علي بيانات التقارير القطاعية في تقويم كفاءة الاداء المالي والمحاسبي.

مناهج البحث:

المنهج الاستنطاوي: لتحديد ابعاد المشكلة وصياغة فرضيات البحث.

المنهج الاسقراطي: لاختبار فرضيات البحث .

المنهج التاريخي : لعرض الدراسات السابقة .

المنهج الوصفي التحليلي: لعرض وتحليل البيانات الميدانية

حدود البحث:

الحد المكاني: ولاية الخرطوم .

الحدود الزمانية: 2019م.

الحدود البشرية: رئاسة بنك النيلين وفروعه.

الحدود الموضوعية: التقارير القطاعية- كفاءة الانشطة التشغيلية.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: تتمثل في بيانات الدراسة الميدانية (الاستبيان)
المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات، والرسائل العملية، والقوانين ذات الصلة بموضوع البحث، الانترنت

ثانياً: الدراسات السابقة:**دراسة: داليا، (2011م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية الاعتماد على البيانات الواردة في التقارير المالية القطاعية لزيادة فاعلية المعلومات المحاسبية، وبالتالي تعظيم منفعة هذه المعلومات التي تؤثر على فاعلية المعلومات المحاسبية مقارنة بالتقارير المالية الاجمالية التي يتم اعدادها للمنشأة ككل وتحليل القواعد التي يمكن الاعتماد عليها. هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة وتحليل بيانات التقارير القطاعية وتأكيد أهميتها في مقابلة التقارير المالية الاجمالية، زيادة مستوى الافصاح المحاسبي للمعلومات القطاعية الوارده في القوائم المالية. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: لا يلبي المحتوى الاخباري للتقارير المالية المجملية في المنشآت متعددة القطاعات، احتياجات المساهمين والمستثمرين من المعلومات المالية، كلما توافرت خصائص وجودة المعلومات بالتقارير القطاعية كلما زادت منفعة المعلومات القطاعية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: التقارير القطاعية توفر مؤشرات لتقييم الأداء في المنشآت متعددة القطاعات بالمقارنة باستخدام المؤشرات المعتمدة على مؤشرات غير قطاعية، تركزت معظم احتياجات المستثمرين في إصدار تقارير قطاعية في الشركات ذات القطاعات المتباينة.

دراسة: عيبر، (2015م):

تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم أثر التقارير القطاعية علي ترشيد تكاليف الوكالة والتي تقدمها الشركات متعددة القطاعات طبقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي المصري (33) التقارير القطاعية بالتطبيق على شركات قطاع الإتصالات بالبورصة المصرية من عام 2004م حتى عام 2012م. هدفت الدراسة إلى تقييم أثر معلومات التقارير القطاعية علي ترشيد تكاليف الوكالة القطاعية بالتطبيق على شركات قطاع الإتصالات المقيدة بالبورصة المصرية من عام 2004م حتى عام 2012م. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: وجود علاقة إرتباطية قوية بين معلومات التقارير القطاعية وتكاليف الوكالة بالشركات محل الدراسة، وجود إختلاف في معلومات التقارير القطاعية وتكاليف الوكالة بالشركات محل الدراسة.توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة إرتباطية قوية بين معلومات التقارير القطاعية وتكاليف الوكالة بالشركات محل الدراسة، وجود إختلاف في معلومات التقارير وتكاليف الوكالة بالشركات محل الدراسة.

دراسة: الهادي، مصطفى، (2016م):

مشكلة هذه الدراسة تكمن في:-

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد ما يمكن أن تقدمه مهنة المراجعة لمواجهة مثل هذه التحديات وذلك عبر مفاهيم المراجعة الإدارية والتشغيلية التي تركز على تقويم الأداء من خلال مراجعة الخطط والسياسات والأهداف والبرامج التشغيلية والتسويقية والهيكلي التنظيمي وتخصيص الموارد وغير ذلك بهدف اكتشاف

المعلومات جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية للمشروع ومن ناحية أخرى تشمل المعلومات القطاعية معلومات عن عمليات المشروع في صناعات مختلفة عمليات المشروع خارج الوطن، مبيعات التصدير، كبار عملائه. (فيصل عبد السلام، 2009م:ص:81).

وعرفها آخر بقيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقطاعات الرئيسية التي تتكون منها الشركة والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم قطاع رئيسي على حدة من حيث الربحية ودرجة المخاطر المرتبطة وفرص النمو الخاصة به، (محمد سامي، 2016م ص:67).

مما تقدم يلاحظ الباحث أن المفهوم الثاني أشمل من الأول لأنه أشار إلى المعلومات الجوهرية في القطاع وكذلك تقييم المشروع من حيث الربحية ودرجة المخاطر المرتبطة بها وفرص النمو إلا أن كلا المفهومين لم يتناولوا مفهوم قطاع النشاط الذي يكون هذه الشركة ويكون قطاع متباين عن باقي القطاعات له خصوصية في الإدارة والتشغيل والإنتاج والتسويق ونوع الخطر نفسه.

يرتبط مفهوم الإفصاح القطاعي بمفهوم قطاع النشاط والذي يعرف على أنه جزء من الشركة يباشر نشاطه لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات المتجانسة أو المرتبطة وبيعها لطرف خارجي بقصد تحقيق الربح، أي أن قطاع النشاط هو نشاط اقتصادي متكامل صناعي أو خدمي أو تجاري في نطاق شركة كبيرة الحجم أو متنوعة الأنشطة، أي في الغالب القطاع مستقل بأصوله وإدارته وأرباحه وأخسارته، (محمد سامي، 2016م ص:208).

مما تقدم يلاحظ الباحث في هذا المفهوم بأن للقطاع استقلالية وحرية في امتلاك الأصول في الغالب وله إدارة مستقلة عن إدارة المشروع أي له شخصية قانونية تميزه عن غيره وله القدرة على الإنتاج وتقديم الخدمات ويستطيع تحمل النفقات الإنتاجية الخاصة به.

ويعرف القطاع بأنه: "أحد مكونات الشركة مثل الفرع أو القسم أو مجموعة من العملاء يمكن تمييزه أو فصل أصولها ونتائج عملياته وأنشطتها بطريقة عملية لأغراض إعداد القوائم المالية للشركة"، (شحاتة، 2014م ص:250).

مما تقدم يلاحظ الباحث أن التعريف الثاني فيه إفادة من خلال إثبات لكل قطاع أصول وبالتالي تتم لها عمليات الإهلاك، وتناول نتائج العمليات أي الإيرادات والمصروفات القطاعية والوصول إلى إعداد القوائم المالية ومعرفة المخاطر القطاعية ومدى كفاءة الأداء من واقع عمليات التشغيل أو تقديم الخدمات القطاعية، ولكن في التعريف الأول أشار إلى أهم المفاهيم وتحديدتها بدقة لكن ما هي المفاهيم المشار إليها بالتحديد لأن المفاهيم في الفكر المحاسبي كثيرة وعديدة لذلك هذا التعريف لم يتناول الأنشطة أو الخدمات القطاعية بصورة واضحة ودقيقة لذلك التعريف الثاني أجود منه من واقع تحديد الأصول

أوجه القصور في التنسيق بين الأنشطة وتحديد المهام والمسئوليات وتوفير الموارد اللازمة بما يساعد على رفع كفاءة وفعالية الأداء في المنشآت الصناعية. هدفت الدراسة إلى تناول مفهوم المراجعة الإدارية التشغيلية والتسويقية، وتناول مفهوم تقويم الأداء التشغيلي والتسويقي للمنشآت. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: إن تقويم الأداء التشغيلي والتسويقي للمنشآت الصناعية يساعد على رفع كفاءة الأداء وعلى تحقيق الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة لهذه المنشآت، تساعد المراجعة الإدارية في تقويم الأهداف والخطط والسياسات التشغيلية والتسويقية وفي تحقيق الرقابة الفعالة عن طريق قياس وتقييم الأنشطة والعمليات لتحقيق الاقتصاد والكفاءة والفعالية للمنشآت. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن عدم الاهتمام بعمليات قياس الكفاءة في العمليات الإنتاجية قطعاً يؤدي إلى ضعف العلاقات الإنتاجية والتشغيلية ومن ثم تؤول إلى التدهور الذي يكون سبباً في توقف المنشآت عن عمليات التشغيل والإنتاج، إن تقويم أداء المنتجات عن طريق تقارير المراجعة الإدارية يساعد في تحسين جودة المنتجات وفي تخفيض تكاليف الإنتاج بما يحقق الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث أن شدة المنافسة تحول دون إمكانية زيادة أسعار بيع المنتجات في الأسواق.

دراسة: زيتو وآخرون، (2017م):

تكمن مشكلة الدراسة وبشكل جوهري في محاولة معرفة مدى تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة. هدفت الدراسة إلى دراسة واختبار أثر الإفصاح على المعلومات القطاعية في التقارير المحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المتمثلة بخاصية الملائمة، الأهمية النسبية والتمثيل الصادق، ودراسة واختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية المتمثلة بخاصية القابلية للمقارنة القابلة للتحقق التوقيت المناسب والقابلية للفهم. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: لا يوجد تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المرحلية على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية خاصة التمثيل الصادق. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إتباع الشركات الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً للمعايير المحاسبية لضمان جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المرحلية المنشورة.

المحور الثاني : المعلومات القطاعية:

1. مفهوم المعلومات القطاعية:

تمثل المعلومات القطاعية نوعاً من أنواع الإفصاح المحاسبي الذي تتطلبه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، باعتبار هذه

سلباً على مستقبلها وقد يفقدها خصوصيتها في عملياتها الانتاجية والقدرة التنافسية ويحد من ميزتها التنافسية في الاسواق .

2. أهمية التقارير القطاعية وإفصاحاتها:

تتمثل أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية في أن الشركات لا تزال تتوسع وتنمو من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية التي تنخرط فيها وزيادة تنوع تلك النشاطات، لذلك فإنه عند الحاجة إلى تقييم تلك الشركات لا تكفي البيانات المجملية عن نشاط الشركة ككل في المقارنة بين تلك الشركات، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً عن قطاعات الشركات ومتجاعيها، والخدمات التي تقدمها.(لؤي نعيم، 2016م، ص: 354).

ولا شك أن نشر المعلومات المجملية عن الشركات متنوعة النشاط قد يسهل من إخفاء بعض أوجه القصور في بعض الأنشطة، والتي يحول الإفصاح عن المعلومات القطاعية عن إخفائها، حيث أن وجود معلومات القطاع في القوائم المالية المنشورة تساعد في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات عن الحجم النسبي وأرباح ومساهمات واتجاهات النمو في مختلف الأنشطة المتنوعة للشركة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها لتمكينهم من القيام بتقديرات أفضل عن المنشأة ككل. فضلاً عن تزويدهم بتأثير التغيرات في المكونات الجوهرية في أنشطة الشركة على نشاط الشركة ككل.(محمد سامي، 2016م، ص: 306)

مما تقدم اتضح للباحث أن الغرض الأساسي هو تزويد المستخدمين بالمعلومات التفصيلية و معرفة مدى كفاءة الأداء الإداري والعملي ومدى نجاح القطاعات في الاستغلال الأمثل لمواردها سواء كانت بشرية أو مواد خام والوصول إلى أسباب القصور وحجم المخاطر، إلا أنه لم يوضح لنا مدى مقدرة هذه المعلومات القطاعية المفصّل عنها في التنبؤات بالمستقبل ومعرفة اتجاه النمو من واقع خطوط الإنتاج والأنشطة التشغيلية الأخرى. ومن هذا المقصود أو التعريف تملك المنشأة الأم السيطرة عليه ومتخذي القرارات كافة التفاصيل القطاعية بصورتها الحقيقية لكل قطاع.

إذن تنبع أهمية الإفصاح القطاعي في إعداد التقارير القطاعية التي تظهر لنا القصور والمخاطر والمكاسب المتعلقة بعمل المنشأة لأنها المسيطرة على هذه القطاعات وذلك يظهر في عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية.(لؤي نعيم، 2016م، ص: 354).

التقارير القطاعية المقصود منها إعداد القوائم المالية الكاملة (قائمة الدخل) وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية للمنشأة متعددة القطاعات مبوبة حسب القطاعات الرئيسية، بحيث تفصح عن معلومات لكل قطاع على حدة، بغرض مساعدة متخذي القرارات في تقييم كل قطاع والتنبؤ بالربحية ودرجة الخطر المرتبطة به، مما يعطي صورة أفضل للمنشأة ككل (2). (عبد العزيز محمد، 2005م، ص: 41)

والمصروفات والأنشطة بطريقة عملية لأغراض إعداد القوائم المالية لمن يستخدمها في كل الأغراض، ومعرفة القطاع تسهل من تقييم الأداء المدعم بطرق الرقابة وما حدث فعلاً من عمل منجز. وعرفت القطاعات:- القطاعات الداخلية يمكن تحديدها على أساس المنتجات أو الأنشطة أو المناطق الجغرافية. (عاطف محمد، 1997 ص: 404).

الإفصاح القطاعي يعني الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقطاعات الرئيسية التي تتكون منها الشركة، والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم كل قطاع رئيسي على حدة من حيث الربحية ودرجة المخاطر المرتبطة وفرص النمو.(الهيئة السعودية للمحاسبين، 2003م، ص: 2129).

وعرفت كذلك بأنها التقارير التي يتم إعدادها على مستوى القطاعات الداخلية بالمنشأة بهدف توفير معلومات عن نشاط هذه القطاعات الداخلية لمستخدمي التقارير المالية، ويعتبر إعداد أو نشر التقارير القطاعية أداة لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية من خلال المعلومات التي توفرها هذه التقارير والتي تعطي صورة أفضل عن المنشأة من التقارير الإجمالية التي تعد على مستوى المنشأة ككل،(عاطف محمد، 1997م، ص: 404).

مما تقدم يلاحظ الباحث من المفهومين ضرورة توفير معلومات جوهرية في الأول وكذلك تقييم كل قطاع على حدة من حيث الربحية ودرجة المخاطر المرتبطة وفرص النمو، ولم يتناول دور الموارد البشرية والاستغلال الأمثل للموارد التي تحقق فرص النمو وكذلك دور البيئة المحيطة. أما المفهوم الثاني فيه زيادة منفعة وضرورة معرفة التفاصيل الداخلية لتوفير صور أفضل من التقارير الإجمالية، إلا أنه لم يتناول أثر هذه المعلومات القطاعية التفصيلية على واقع القطاعات مستقبلاً وما تفقده من فرص.

وعرف آخر مفهوم الإفصاح عن المعلومات القطاعية بأنه يقصد بالإفصاح المحاسبي شمول التقارير المالية علي جميع المعلومات اللازمة والضرورية لأعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، إلا أن هنالك حاجة الي معلومات حول الشركات علي مستوى القطاع ، وكذلك حاجة المستخدمين الخارجية للمعلومات حول القطاعات التي تتكون منها الشركة وذلك لغرض اتخاذ القرارات. الإفصاح عن المعلومات القطاعية عبارة عن اعداد القوائم الكاملة(قائمة الدخل 'قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية) للشركة متعددة القطاعات مبوبة حسب القطاعات الرئيسية بحيث تفصح عن معلومات كل قطاع علي حدة ، بقرض مساعدة متخذي القرارات في تقييم كل قطاع والتنبؤ بربحية ودرجة الخطر الرتبطة به مما يعطي صورة افضل عن الشركة ككل (لؤي نعيم، 2016م، ص: 101).

مما تقدم يلاحظ الباحث ان المفهوم ركز علي تقديم الفائدة للمستخدمين ولم يراعي الافراط في المعلومات القطاعية قد يؤثر

تحقيق الأهداف المرسومة بأقل التكاليف الممكنة وبأقل مستوى من الموارد المستخدمة ودون المساس بالأهداف، والكفاءة مفهوم نسبي يتم قياسه من خلال نسبة مخرجات النظام إلى المدخلات، أو نسبة المنفعة المحققة إلى التكلفة وكحال نظام المعلومات المحاسبية فإن قياس وتحليل إمكانية الاستثمار والترشيد من موارد هذا النظام مع تعظيم مخرجاته تعد وسيلة لبلوغ درجات الكفاءة العالية. (أماني، 2017م، ص:186) .

وعرف مفهوم كفاءة الأداء: يعتمد مفهوم كفاءة الأداء على درجة الوعي في استخدام الموارد المتاحة بالشكل الذي يحقق أعلى المردودات منها، وكذلك إشباع حاجات ورغبات الأفراد العاملين ورفع الروح المعنوية لديهم ليعزز رغبتهم واندفاعهم للعمل كذلك يمكن القول بأن قياس الكفاءة يعتمد على مؤشرين أساسيين هما: مدى توافر الطاقات البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة، سبل استخدام تلك المواد لتحقيق الأهداف⁽¹⁾. (العربي، 2014م ص:181).

مما تقدم يتضح للباحث وجود بيئة عملية صحيحة توفر إشباع الرغبات والحاجات للعاملين تفجر طاقاتهم البشرية نحو العمل بجودة وإدراك وتقانة لتحقيق الأداء الذي يدعم الوصول إلى الأهداف ويؤكد سلامة ومطابقة المنتجات وفقاً لما هو مرغوب فيه من خلال الخطة المعدة سابقاً إذن البيئة الاجتماعية في موقع العمل لها مفعولها السحري في تفعيل هؤلاء العاملين وبذلك تسهل عمليات الرقابة والضبط والتقييم للأداء المنجز فعلاً من العاملين، وكذلك تمكن من المساعدة في معرفة المهارات والكفاءة الفنية العالية التي تظهر من خلال تحليل الأداء ومعرفة الاستقلال الأمثل للموارد في الزمان والمكان بكل تقانة وبدون عمليات اسراف. إذن الكفاءة تظهر أوجه القصور والمشكلات وأماكن القوة والضعف في عمليات الإدارة والأنشطة التشغيلية والتسويقية للمنشآت. إلا أن هنالك قياسات نسبية للمخرجات من واقع عمليات التشغيل لمدخلات تحول دون بلوغ أعلى نسبة ممكنة من الغايات. وهذه التعاريف لم تتناول دور الموارد البشرية التي تسير العمل ولها قدرات ومهارات وخبرات فنية وتقنية وإدراك ومعرفة كافية للإبداع والابتكار في الإنتاج والمهارة في الأداء الإداري مما يزيد من جودة الأداء المخطط له، بالإضافة إلى بيئة العمل نفسها ممتازة.

عرفت الكفاءة:- يعرفها و.جاك دنكان فيقول (فإن الكفاءة تعني من وجهة نظر اقتصادية وبالتالي من وجهة نظر الإدارة جعل المخرجات في حدودها القصوى والمدخلات في حدودها الدنيا).

ويقول أيموسون في ما أورده و.جاك دنكان في كتابه أفكار عظيمة في الإدارة معروفاً ما تأتي به الكفاءة بأنها تأتي بنتائج أكبر بمجهود أقل، أما الجهد الشاق فيأتي بنتائج أكبر بمجهود يفوق الحدود

تتبع أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح بشكل عام. إلا أنه في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمعلومات القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي، إذ أن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر على الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركة بشكل أفضل (أحمد محمد، 2007م، ص:8).

مما تقدم يلاحظ للباحث أن أهمية التقارير القطاعية ناتجة من أهمية الإفصاح بشكل عام. كما أنها تساعد في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء وتؤثر في الأسعار. إلا أنها لم تتناول مدى الفائدة من المام الإدارة بمشاكل القطاعات ومدى نجاحها من واقع ما أفصحت من معلومات تفصيلية عن كفاءة الأداء والاستقلال الأمثل للموارد المتاحة وحجم المخاطر ودرجة اتجاهات عمليات النمو.

3. أهداف الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

تعتبر المعلومات القطاعية معلومات حيوية ضرورية وإساسية ولا يمكن التخلي عنها، وهي خزء لا يتخزأ في تحليل الاستثمارات ويحتاج محللي الاستثمارات لها لمعرفة وفهم الكيفية التي تتفاعل بها أجزاء الشركة ذات القطاعات المتعددة مع بعضها لبعض، يؤدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية إلى تقييم القطاع بصفة مستقلة، يساعد على تحليل ربحية وفرص نموه ودرجة المخاطر المرتبطة به. يؤدي إلى مزيد من الدقة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

توفر المعلومات القطاعية المرتبطة بالمبيعات والإرباح بيانات قطاعية تفيد في تحليل لتجاهات المبيعات والإرباح لكل قطاع على حدة بدقة. (هبة عبد العاطي، 2011م، ص:165)

مما تقدم يلاحظ الباحث أن أهداف الإفصاح تضيف كثيراً إلى أهداف التقارير الإجمالية أنها تعطي إفصاحات لم تكن ضمن إفصاحات التقارير الإجمالية وخاصة المبيعات واستثمارات القطاعات. إلا أنها لم تشمل مدى أهمية قياس الأداء الفعلي المنفذ ومدى تأثيره على القدرة التنافسية ومدى دعمه للشركة الأم المسيطرة على القطاعات، وكذلك لم تتناول فحص الأصول القطاعية والعلاقة المشتركة لتدخلات الإنتاج بين القطاعات.

الهدف الأساسي لإعداد التقارير القطاعية هو مساعدة مستخدمي التقارير المالية في تحليل وفهم هذه القوائم بإعطاء صورة أفضل عن الأداء التاريخي والتوقعات المستقبلية للمنشأة. (عاطف، 1997، ص:406).

المحور الثالث : الكفاءة التشغيلية:

1. مفهوم الكفاءة:

هنالك تعاريف عديدة لمفهوم الكفاءة سوف استعرض منها الاتي: عرف مفهوم الكفاءة: يشير مفهوم الكفاءة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسلة القيمة المضافة في المؤسسة، وبالتالي فإن الكفاءة تعني مدى

يتناول كفاءة الأداء بصورة عامة ولم يحدد مدى الفائدة من توفر الكفاءة لمقياس أداء العاملين أولاً ومقياس لمدخلات ثانياً ومقياس للمخرجات ثالثاً ومدى فعالية الإنتاج وجودته.

وعرفت الكفاءة: ترتبط الكفاءة ارتباطاً وثيقاً بالعمليات الخاصة التي تمكن الكائن الحي من تحقيق أفضل نمو وارتقاء واستغلال لقدراته من أجل مواجهة متطلبات البيئة التي يعيش فيها، أي أن دافع الكفاءة يعني استخدام الكائن الحي لقدراته ووظائفه الإدراكية والحركية بأفضل شكل ممكن، (عباس عبد الله، 2011م، ص: 14).

مما تقدم يلاحظ الباحث بأن الكفاءة وخاصة كفاءة الأداء تتمثل في توفير مؤشرات تفيد في حل المشاكل الماثلة في المنشأة تساهم في زيادة الإرشاد والتركيز على الإدراك الذي يعمل على حل المعوقات ويسعى إلى عمليات التحسين بصورة دورية.

وعرفت الكفاءة: يقصد بها فعل الأشياء بطريقة جيدة على سبيل المثال باستخدام نظم جيدة من شأنها المساعدة في تجنب الضياع وإعادة العمل مرة أخرى ويتم قياس الكفاءة بنسبة المدخلات الفعلية إلى المخرجات الفعلية، (أمين، 2011م، ص: 190).

وعرفت الكفاءة: قياس الكفاءة تنفيذ الخطط يعني ذلك من خلال تخفيض واستخدام الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد من استخدام تلك الموارد بجانب توزيع الموارد بين المراكز بما يحقق أفضل استخدام مما يعني ترشيد الاستخدام والعمل على تقليل الطاقات المعطلة وإهدارها في مجالات غير مناسبة، بجانب الوقوف على سلامة الخطط وواقعية أهدافها، (حمزة، 1424هـ، ص: 61).

مما تقدم يلاحظ الباحث أن المفهوم تناول الكفاءة من خلال توزيع الموارد بين المراكز بما يحقق أفضل استخدام وترشيد، وتقليل الطاقات العاطلة والوقوف على أماكن القصور في الخطط وواقعية الأهداف، وهذا التعريف تناول واقعية الأهداف بينما لم يتناولها أي تعريف سابق.

وعرفت الكفاءة: تتضمن كفاءة الموظف ذو القدرة على التصرف في المواقف المتعددة من أجل تكوين أصول ملموسة، وموظفو الشركة هم الذين يساهمون في توليد المعرفة والأفكار وجميع الموظفين يعتبرون رأس مال بشري، (محمد واد ، 2010م، ص: 67).

مما تقدم يلاحظ الباحث أن التعريف يعتمد على تقسيم العمل أو التخصص، إلا أنه لم يتناول أثر الأداء على الموارد البشرية في بيئة العمل.

وعرفت الكفاءة: من قبل عالم اللسانيات شومسكي بأن الدراية هي أساس الكفاءة حيث تمثل مزجاً تطورياً من التجارب، القيم، المعلومات والخبرات التي تشكل بدورها إطار لتقييم وإدماج تجارب ومعلومات جديدة، إذن الدراية هي القاعدة المرجعية

الطبيعية في ضخامته وبعبارة أخرى الكفاءة تأتي بالخير لأن الناس يعملون بمزيد من الذكاء والحدق، وليس بمزيد من العناء والمشقة، (عبد البديع، 2002م، ص: 78).

وعرفت كذلك الكفاءة: هي تراقب استخدام الموارد (المدخلات) خلال النشاط وتشير إلى أهمية إنجاز المطلوب سليماً أو إنجاز الأداء كما يجب أو فعل الشيء بطريقة صحيحة. (أبو بكر، 2015م، ص: 76).

وعرفت الكفاءة والفعالية: تتجلى الكفاءة والفعالية في البعد الفني لأسلوب الحكم المحلي، ويعني قدرة الأجهزة المحلية تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط ومشاريع تلي احتياجات المواطنين المحليين، وتعتبر عن أولوياتهم مع تحقيق نتائج أفضل وتعظيم الاستفادة من هذه الموارد المتاحة (سلوى، 1436هـ، ص: 126).

مما تقدم اتضح للباحث بأن الكفاءة تعني الاستخدام الأمثل للموارد والوصول إلى أقصى أداء بمجهود عادي بدون جهد أكبر عن المؤلف إلا أن هذه التعاريف لم تتناول تأهيل الموارد البشرية حتى يتسنى لها إنجاز العمل المطلوب بصورة ممتازة وكفاءة وزيادة لأن البيئة العملية تحفزهم على الإبداع والإجادة والتقانة وترشيد عمليات الصرف والاستقامة.

وعرفت كذلك الكفاءة: يقصد بالكفاءة الاستخدام الحكيم للموارد المتاحة على النحو الذي يؤدي إلى خفض التكاليف، أو هي مقياس لدرجة الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام أو هي القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة، ومن ثم فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات، والنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات تفوق المدخلات، والتطبيق على المنظمة فإنها تتمتع بكفاءة الأداء عند ما تحقق النتائج المطلوبة بأقل تكلفة، (عبد الناصر أحمد، 2009م، ص: 92).

مما تقدم يلاحظ للباحث بأن إنجاز الأعمال بمهارة عالية من دوافع الفنيات والخبرات والمهارات المتوفرة في العاملين بالإضافة إلى بيئة العمل نفسها تسهم بالمثالية التي تشجع على كسب العلم والمهارات وإخضاع العاملين لدورات داخل الدولة وخارجها.

وعرفت الكفاءة: هي كفاءة معلومات بمعنى مدى استجابة المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستفادتهم من المعلومات المتوفرة، علاوة على نوعية المعلومات المتوفرة وتواريخ توافرها بمعنى أن الكفاءة تتحقق من وعي وإدراك المستثمرين لدرجة تمكنه من تفهم وتقويم أثر السياسات المحاسبية البديلة على الرغم من الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى ضرورة وجود مصادر مالية بديلة مناسبة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة، (الهادي آدم، 2010م، ص: 246).

مما تقدم يلاحظ الباحث أن مفهوم الكفاءة هنا كان على كفاءة الأسواق المالية، بالرغم من أنه أشار إلى تحقق الكفاءة من خلال الوعي والإدراك للسياسات المحاسبية، إلا أن هذا المفهوم لم

على الكوادر البشرية أولاً تم الإنتاج ثانياً، لأن الكفاءة تعتمد على وجود رأس مال فكري مؤهل يخلق الفارق في الإنتاج ويقلل التكلفة.

هدف تحفيزي: يلعب قياس الكفاءة دوراً أساسياً في تحفيز وتشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال دفعهم إلى خلق الكفاءة داخل البنك وذلك من خلال نظام التعويضات والعقوبات، (شوقي، 2011م، ص: 51). ولتحقيق هذا الهدف العام سواء للمنظمة أو للحواجز أو نظام الحوافز فإنه يجب تقسيمه إلى أهداف جزئية، بحسب وحدات التنظيم (الأنشطة) والقطاعات والإدارات، المصانع، والمركز، والفروع أو الأقسام

ام، كما ترى فإن هذا الاختلاف الكائن بين هذه الوحدات يبين أن يكون هنالك أهداف خاصة بها، وقد تكون مختلفة في طبيعتها، والأهم في كل هذا أنها يجب أن تعكس وترجم إلى أجزاء واضحة في نظام الحوافز، (محمد عبد الرحمن، ص: 47).

مما تقدم يري الباحث إن هدف التحفيز مفيد ويدعم العاملين ويزيد من قدراتهم نحو تحقيق أقصى أداء عملي ممكن، إلا أن مبدأ التحفيز نفسه في ظل تفاوت الأجور قد يكون سبباً في عدم التعاون بين العاملين والموظفين وقد يغرس فيهم مشاعر الغبن والحسد ويبرز الشعور بعدم الرضى وحتماً يؤدي إلى تدني مستوى الأداء بسبب التقدير أو التقييم أي صراع التنافس وغياب الموضوعية التي لا تعزز الفوز أو الحصول على أي تحفيز مجزي رغم الجهد وكفاءة الأداء وتحقيق أقصى إنتاج ذو جودة عالية.

هدف توجيهي: إن قياس الكفاءة في المؤسسات يخلق نوعاً من الحركية حيث يقال إنه يسير جيداً ما تقوم بقياسه أي للتحكم جيداً لا بد من القياس. فقياس الكفاءة يقدم للمستثمرين مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم وضمان متابعة تصميم اختيار القرارات الاستراتيجية من خلف عملية التحكم وفضل عملية القياس نستخرج الانحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر ومن تحليل هذه الانحرافات نتعرف على أسباب هذه الانحرافات وبالتالي تحديد الخطط العملية واتخاذ القرارات الصحيحة، (شوقي، 2010م، ص: 51).

مفهوم الكفاءة التشغيلية:

هي الاستغلال الأمثل للمواد البشرية والمادية وهي تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات، (أحلام وأحمد، 2016م، ص: 316). تعرف الكفاءة التشغيلية بأنها التي تنطوي على نوعين من الكفاءة:

لتشكيل المعرفة، هذه الأخيرة تدخل كعنصر جوهري في الكفاءة، (أسامة خير، 2014م، ص: 185).

مما تقدم يلاحظ الباحث من المفاهيم والتعاريف الخاصة بالكفاءة كلها تشير إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد وحفظها من الإسراف والإهدار والتبذير، بل وتدعم بكفاءة فنية وعملية وعلمية تخصصية تعمل على تلافي أو جبهة القصور وتعمل التحسين المستمر لعوامل الإنتاج وكذلك ضرورة رفع كفاءة أداء الإدارة والحصول على آلات وأجهزة حديثة تواكب التطورات وتسهم في الحفاظ على مواصفات الإنتاج وتزيد من جودته ويكون في الأسواق، إلا هذه الكفاءة لها أهمية بالغة في كافة المجالات.

2. أهمية الكفاءة:

تنبع أهمية الكفاءة من خلال استخدامها كمقياس للأداء، ولديها مؤشرات كمية ونوعية تظهر أسباب الانحرافات وتحليلها والعمل على معالجتها وتظهر مدى الإسراف والتبذير والسلوك غير القويم، كما أن الدين الإسلامي اهتم بها من خلال الآيات التي تمنع الإسراف والتبذير وعدم الإتقان في العمل، أي ضرورة عدم تبديد أو إساءة استخدام الموارد. ولها أهمية لأنها تنتفع من الموارد البشرية المتاحة للعمل بأقل تكلفته ممكنة، وهي تهتم بالشق المالي وغير المالي ومدى تحقيق فرص النمو لأنها ذات أهمية اقتصادية لأنها تعمل على تخصيص الموارد المتاحة، وهي تعزز قوة التنافس للمؤسسة لذلك أهميتها من كونها عنصر جوهري لقياسات الأداء العام. وقياس كفاءة الأداء ضرورة لا غنى عنها لأي مؤسسة لمعرفة مدى قوامة هذه المؤسسة.

3. أهداف الكفاءة وقياسها:

هدف إعلامي: حيث يقدم قياس الكفاءة معلومات للمستثمرين والمسؤولين تساعدهم على اختيار الاستراتيجيات العملية وتحديد الأولويات على المستوى العام من خلال معايير قياس الكفاءة كما هدف إلى توجيه الشخصيات بشكل مبدئي حيث تحديد معايير قياس الكفاءة المصرفية هي طريقة مميزة لمعرفة الاختيارات الاستراتيجية على مستوى البنوك. حيث تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للمصرف والأفعال المتخذة على مستوى الوكالات البنكية التابعة لها، (شوقي، 2011، ص: 50).

مما قد سبق اتضح للباحث بأن الهدف الإعلامي للكفاءة ركز على إبلاغ وإعلام وإخبار المستثمرين والمسؤولين ومساعدتهم في اختبار العمليات الاستراتيجية وتحديد أولوياتهم، وركز على توجيه الأشخاص بشكل مبدئي، وتقليص مخاطر التعارض، إلا أن هذا الهدف لم يتناول بيئة العمل وما فيها ويعكسها للخارج، لأن سوء البيئة وتحمل العمل والسعي لإنجاح عمليات التشغيل كلها كانت على حساب العامل أو العمالة المهرة والموظفين أصحاب الخبرات والكفاءات العالية، وفي تقديري يجب أن يركز الهدف الإعلامي

الأولى تعرف بالكفاءة الفنية، والثانية تعرف بكفاءة التخصيص. تتحقق الكفاءة الفنية عندما يتم الحصول على أقصى مخرجات ممكنة باستخدام المستويات الحالية للمدخلات، أي بمستوى منخفض من المدخلات، في حين تتحقق كفاءة التخصيص عندما تتعادل التكلفة الحدية للمدخلات مع الإيرادات المدي للمنتجات (الربح الحدي يساوي صفر) تشير إلى تدني التكاليف وتعظيم الأرباح، (صلاح، 2012م، ص:2).

المحور الرابع : الجانب العملي: اختبار الفرضيات:

1-الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الأنشطة التشغيلية بينك النيلين"

الجدول (1) : التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %							
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1	بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة تخصيص العمل	0	%0	4	%2.1	18	%9.2	112	%57.4
2	بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة تخصيص الموارد	0	%0	5	%2.6	26	%13.3	108	%55.4
3	بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة قياس ربح كل قطاع	2	%1	6	%3.1	32	%16.4	94	%48.2
4	بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة إنجاز الأعمال	0	%0	6	%3.1	41	%21	102	%52.3
5	بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة ترشيد الموارد	35	%17.9	21	%10.8	25	%12.8	84	%43.1
6	بيانات التقارير القطاعية الانتاجية تؤثر في كفاءة الاداء الإنتاجي	14	%7.2	18	%9.2	19	%9.7	99	%50.8
7	بيانات التقارير القطاعية الانتاجية تؤثر في كفاءة قياس الاداء	1	%.5	7	%3.6	20	%10.3	126	%64.6
8	بيانات التقارير القطاعية تساعد في كفاءة أداء القطاعات لمقارنتها	13	%6.7	12	%6.2	23	%11.8	108	%55.4
9	بيانات التقارير القطاعية تساعد في كفاءة الرقابة على الأنشطة التشغيلية	0	%0	4	%2.1	16	%8.2	128	%65.6
10	بيانات التقارير القطاعية تساعد في كفاءة ضبط التكاليف القطاعية	26	%13.3	26	%13.3	16	%8.2	89	45.6

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م.

من خلال الجدول (1) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الأنشطة التشغيلية بينك النيلين "

يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة " بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة تخصيص العمل " يوجد هنالك مبحوث من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة وهم (61) مبحوث وبنسبة (31.3%) ؛ومن العينة من يوافقون من العينة المبحوثة وهم(112)مبحوث بنسبة(57.4%) ، ويوجد عدد (18) مبحوث

محايد وبنسبة (9.2%) ، بينما يوجد (4) مبحوث وبنسبة (2.1%) من العينة من لا يوافقون من العينة المبحوثة . ولا يوجد مبحوث من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة. العبارة الثانية: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة تخصيص الموارد " نجد أن : يوجد مبحوث عدد(56) وبنسبة (28.7%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، وعدد (108) مبحوث وبنسبة (55.4%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (26) مبحوث وبنسبة (13.3%) محايد، بينما يوجد (5) مبحوث

العبارة السابعة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية الانتاجية تؤثر في كفاءة قياس الاداء " يوجد عدد (41) مبحوث ونسبة (21%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (126) مبحوث ونسبة (64.6%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (20) مبحوث ونسبة (10.3%) محايد، بينما يوجد (7) مبحوث ونسبة (3.6%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (1) مبحوث ونسبة (05%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثامنة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية تساعد في كفاءة أداء القطاعات لمقارنتها " نجد أن (36) مبحوث ونسبة (20%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (108) مبحوث ونسبة (55.4%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (23) مبحوث ونسبة (11.8%) محايد، بينما يوجد (12) مبحوث ونسبة (6.2%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (13) مبحوث ونسبة (6.7%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية تساعد في كفاءة الرقابة على الانشطة التشغيلية " نجد أن: يوجد عدد (47) مبحوث ونسبة (24.1%) من العينة موافقين بشدة على ما جاء بالعبارة، و (128) مبحوث ونسبة (65.6%) من العينة من موافقين من العينة المبحوثة ، و (16) مبحوث ونسبة (8.2%) محايد، بينما يوجد (4) مبحوث ونسبة (2.1%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، ولا يوجد مبحوث من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية تساعد في كفاءة ضبط التكاليف القطاعية " نجد أن (38) مبحوث ونسبة (19.8%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (89) مبحوث ونسبة (45.6%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (16) مبحوث ونسبة (8.2%) محايد، بينما يوجد (26) مبحوث ونسبة (13.3%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (26) مبحوث ونسبة (13.3%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

وبنسبة (2.6%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، ولا يوجد من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة قياس ربح كل قطاع " نجد أن (46) مبحوث ونسبة (31.1%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (94) مبحوث ونسبة (48.2%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (32) مبحوث ونسبة (16.4%) محايد، بينما يوجد (6) مبحوث ونسبة (3.1%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (2) مبحوث ونسبة (1%) من العينة لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الرابعة: تنص على " بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة إنجاز الاعمال " نجد أن :

يوجد مبحوثين نوعدهم (46) ونسبة (23.6%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (102) مبحوث ونسبة (52.3%) من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (41) مبحوث ونسبة (21%) محايد، بينما يوجد (6) مبحوث ونسبة (3.1%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، ولا يوجد مبحوث من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية تؤثر في كفاءة ترشيد الموارد " نجد أن (30) مبحوث ونسبة (15.4%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (84) مبحوث ونسبة (43.1%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (25) مبحوث ونسبة (12.8%) محايد، بينما يوجد (21) مبحوث ونسبة (10.8%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (35) مبحوث ونسبة (17.9%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية الانتاجية تؤثر في كفاءة الاداء الإنتاجي " نجد أن (45) مبحوث ونسبة (23.1%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (99) مبحوث ونسبة (50.8%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (19) مبحوث ونسبة (9.7%) محايد، بينما يوجد (18) مبحوث ونسبة (9.2%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (14) مبحوث ونسبة (7.2%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

الفرضية الثانية: "يعتمد بنك النيلين على بيانات التقارير القطاعية في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي".
الجدول (2) : التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية:

الرقم	العبارة	التكرار والنسبة %							
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
1	بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات السيولة تؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي	13	6.7%	20	10.3%	14	7.2%	75	38.5%
2	بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات هيكل التمويل تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي و المحاسبي	28	14.4%	22	11.3%	29	14.9%	76	39%
3	بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات الربحية تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي و المحاسبي	13	6.7%	17	8.7%	32	16.4%	91	46.7%
4	بيانات التقارير القطاعية على أساس المقارنة بين القطاعات تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي و المحاسبي	18	9.2%	16	8.2%	22	11.3%	98	50.3%
5	بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات النشاط تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي و المحاسبي	12	6.2%	26	13.3%	33	16.9%	87	44.6%
6	بيانات التقارير القطاعية توفر مقياسا سليما لتقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي	3	1.5%	5	2.6%	26	13.3%	106	54.4%
7	بيانات التقارير القطاعية لعمليات التحسين المستمر تؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي و المحاسبي	6	3.1%	4	2.1%	33	16.9%	108	55.4%
8	بيانات التقارير القطاعية لعمليات ضبط النفقات تؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي	4	2.1%	4	2.1%	26	13.3%	108	55.4%
9	بيانات التقارير القطاعية أداء لخدمة الإدارة لها دور مؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي و المحاسبي	25	12.8%	4	2.1%	27	13.8%	90	46.2%
10	بيانات التقارير القطاعية لعمليات تحليل المخاطر لها دور مؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي	14	7.2%	19	9.7%	24	12.3%	92	47.2%

العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (14) مبحوث ونسبة (7.2%) محايد، بينما يوجد (20) مبحوث ونسبة (10.3%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (13) مبحوث ونسبة (6.7%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثانية: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات هيكل التمويل تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي و المحاسبي " نجد أن (40) مبحوث ونسبة (20.5%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (76) مبحوث ونسبة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م.

من خلال الجدول (2) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على: " يعتمد بنك النيلين على بيانات التقارير القطاعية في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي " يلاحظ الباحث في العبارة الأولى القائلة "بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات السيولة تؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي " نجد أن (73) مبحوث ونسبة (37.4%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (75) مبحوث ونسبة (38.5%) من

المحاسبي " نجد أن (44) مبحوث وبنسبة (27.6%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (108) مبحوث وبنسبة (55.4%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (33) مبحوث وبنسبة (16.9%) محايد، بينما يوجد (4) مبحوث وبنسبة (2.1%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (6) مبحوث وبنسبة (3.1%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثامنة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية لعمليات ضبط النفقات تؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي " نجد أن (53) مبحوث وبنسبة (27.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (108) مبحوث وبنسبة (55.4%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (26) مبحوث وبنسبة (13.3%) محايد، بينما يوجد (4) مبحوث وبنسبة (2.1%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (4) مبحوث وبنسبة (2.1%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة التاسعة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية أداء لخدمة الإدارة لها دور مؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي " نجد أن (49) مبحوث وبنسبة (25.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (90) مبحوث وبنسبة (46.2%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (27) مبحوث وبنسبة (13.8%) محايد، بينما يوجد (4) مبحوث وبنسبة (2.1%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (25) مبحوث وبنسبة (12.8%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة العاشرة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية لعمليات تحليل المخاطر لها دور مؤثر في تقويم كفاءة الأداء المالي والمحاسبي " نجد أن (49) مبحوث وبنسبة (7.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (92) مبحوث وبنسبة (47.2%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (24) مبحوث وبنسبة (12.3%) محايد، بينما يوجد (19) مبحوث وبنسبة (9.7%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (14) مبحوث وبنسبة (7.9%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

سادساً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصل الباحث الي مجموعة من الاستنتاجات ابرزها:

- 1- وفرت التقارير القطاعية معلومات تفصيلية دقيقة وموضوعية ملائمة في تقويم الاداء.
- 2- صارة التقارير القطاعية اداء لقياس وتقييم الاداء الداخلي والخارجية الذي يحقق قياس المخاطر والتنبؤ بالمستقبل .

(39%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (29) مبحوث وبنسبة (14.9%) محايد، بينما يوجد (22) مبحوث وبنسبة (11.3%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (28) مبحوث وبنسبة (14.4%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الثالثة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات الربحية تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي والمحاسبي " نجد أن (42) مبحوث وبنسبة (21.5%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (91) مبحوث وبنسبة (46.7%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (32) مبحوث وبنسبة (16.4%) محايد، بينما يوجد (17) مبحوث وبنسبة (8.7%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (13) مبحوث وبنسبة (6.7%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الرابعة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية على أساس المقارنة بين القطاعات تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي والمحاسبي " نجد أن (41) مبحوث وبنسبة (21%) من العينة من يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (98) مبحوث وبنسبة (50.3%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (22) مبحوث وبنسبة (11.3%) محايد، بينما يوجد (16) مبحوث وبنسبة (8.2%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (18) مبحوث وبنسبة (9.2%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة الخامسة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية لمؤشرات النشاط تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي والمحاسبي " نجد أن (37) مبحوث وبنسبة (19%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (87) مبحوث وبنسبة (44.6%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (33) مبحوث وبنسبة (16.9%) محايد، بينما يوجد (26) مبحوث وبنسبة (13.3%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (12) مبحوث وبنسبة (6.2%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة السادسة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية توفر مقياسا سليما لتقويم كفاءة الاداء المالي والمحاسبي " نجد أن (55) مبحوث وبنسبة (28.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (106) مبحوث وبنسبة (54.5%) من العينة من يوافقون من العينة المبحوثة ، و (26) مبحوث وبنسبة (13.3%) محايد، بينما يوجد (5) مبحوث وبنسبة (2.6%) من العينة من لا يوافق من العينة المبحوثة ، و يوجد (3) مبحوث وبنسبة (1.5%) من العينة من لا يوافق بشدة من العينة المبحوثة.

العبارة السابعة: والتي تنص على " بيانات التقارير القطاعية لعمليات التحسين المستمر تؤثر في تقويم كفاءة الاداء المالي و

على البنوك في مصر، رسالة دكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، كلية التجارة قسم المحاسبة جامعة القاهرة، 2012م.

6- الشيماء محمد علي عبدربه، تحليل العلاقة بين نظام المعلومات وفلسفة التوقيت المنضبط واثرها علي خفض التكلفة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد7، ملحق العدد4، 2016م.

7- عباس عبد الله الحسين محمد، أسرار ومداخل التميز الوظيفي والمهني، مركز العباس للتدريب وتنمية الموارد البشرية، 2011م.

8- حمزة الشيخ محمد صالح، محاسبة المسئولية في تقويم الأداء المصرفي، سينان العالمية للطباعة، 1424هـ- 2013م.

9- محمد وداد الأراضي، دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية في إدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، مجلة محكمة نصف شهرية تصدرها كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد1، 2010م.

10- أبو بكر عبد الله آدم محمد أحمد، أثر الإدارة الاستراتيجية في الأداء (دراسة تطبيقية على الهيئة الاقتصادية الوطنية) في الفترة من 2005م إلى 2015م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2015م.

11- سلوى حامد الملا، دور القيادة في إدارة الأزمات، كتاب الأمة ، العدد 166 ربيع الأول 1436هـ، السنة الخامسة والثلاثون، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن إدارة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر.

12- عبد الناصر أحمد علي إدريس، دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة أداء المنشآت التجارية بالسودان، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 1430هـ- 2009م.

13- الهادي آدم محمد إبراهيم، أسواق الأوراق المالية مفهومها ومستويات كفاءتها (دراسة تحليلية) مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية في إدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، محكمة نصف سنوية تصدرها كلية العلوم الإدارية ، 1431هـ- 2010م، العدد الأول، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر.

14- أماني محبوب عباس العري، دور نظام تخطيط موارد المنشآت في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وزيادة كفاءة الأداء المالي، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 1438هـ 2017م.

15- العربي مولود سالم قيصون، دور الإدارة الاستراتيجية في كفاءة الأداء بالمؤسسات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، قسم إدارة الأعمال، 2014م.

3- تطبيق معايير التقارير القطاعية وفر كفاءة في الاداء التشغيلي والانتاجية .

4- تاكد وجود تأثيرات ذات دلالة احصائية بين بيانات التقارير القطاعية وكفاءة الانشطة التشغيلية .

5- الكفاءة العالية مكنة التقارير القطاعية للموارد من ترشيدها وقوامه اداؤها وفقا للمواصفات والمقاييس.

6- التقارير القطاعية قدمت بيانات تفصيلية ساعد في تقويم الاداء وتحقيق الكفاءة في الاداء الذي يحقق ميزة نسبية تنافسة للانتاج.

التوصيات:

1- دراسة اثر التكنولوجيا عند الاعتماد علي التقارير القطاعية في تقويم الاداء .

2- الافصاح عن البرمجيات القطاعية في التقارير الاجمالية السنوية .

3- زيادة الافصاح القطاعي عن المؤشرات الاجتماعية التقارير الاجمالية.

4- السعى للافصاح عن الاحداث اللاحقة بعد اعداد التقارير القطاعية السنوية.

5- ضرورة توعية المستخدمين بالتخلي عن المغالة في طلباتهم وحاجاتهم التي لا يستطيع الفكر المحاسبي اشباعها بصوره كلية.

6- تقيم خطر الرقابة الداخلية علي العمليات والاداء القطاعي لكل قطاع.

المصادر والمراجع :

1-داليا محمد عطوة كريم ، دور التقارير القطاعية لزيادة فاعلية المعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالاسماعيلية ، رسالة ماجستير المحاسبة ، منشورة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، 2011م.

2-أسامة خيري، التمييز التنظيمي، الطبعة الأولى 2014م من عمان دار الراية للنشر والتوزيع، 2014م، المملكة الأردنية الهاشمية.

3-أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، الناشر: الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2010م- 2011م.

4-حلام بو عيدلي، أ. أحمد عمان، قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة خضر الواري، العدد 11 ديسمبر 2016م.

5-صلاح أحمد محمد عرابي، تطوير نموذج كمي لقياس وتحليل الكفاءة التشغيلية المعدلة بالمخاطر في البنوك مع التطبيق

- 17-عبد البديع الماحي نصر الدين، دور نظم المعلومات الإدارية في كفاءة التشغيل سوادتل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2002م.
- 18-لؤي نعيم زهدي عودة، أثر محددات الإفصاح عن المعلومات القطاعية على مستوى الإفصاح في التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة منشورة في النت، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، 2016م، ص 101.
- 19-م.زيتو عولا ابو بكر -م.جرجيس مصطفى خضر -م.ريزان صلاح الدين عزت، اثر الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية علي جودة المعلومات المحاسبية ،جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد1،العدد37، سنة 2017
- 20-عبد العزيز محمد قطب عبد العزيز رمضان ، إستخدام التبويب القطاعي بغرض الافصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة : دراسة تطبيقية غير منشورة ، دكتوراه في المحاسبة، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، 2005م.
- 21-شوقي بورقبة ،الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير منشورة في النت 2011م.
- 22-عبيد عماد الدين رياض محمد ، تقييم أثر معلومات التقارير القطاعية علي ترشيد تكاليف الوكالة بشركات قطاع الإتصالات المقيدة بالبورصة المصرية طبقاً للمعايير المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة المنوفية ، 2015م.
- 23-مصطفى هارون عز الدين أبو بكر ، الهادي آدم إبراهيم، إطار علمي لتحديد دور المراجعة الإدارية في تقويم الأداء التشغيلي والتسويقي للمنشآت الصناعية السودانية، مجلة كلية التجارة العلمية، مجلة دورية علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التجارة ، جامعة النيلين، السنة الثالثة، العدد الثاني، يونيو 2016م.
- 24-فيصل عبد السلام أبو بكر الحداد، دراسة الاتجاهات الحديثة لفحص القوائم المالية الدورية والقطاعية وانعكاساتها على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2009م.
- 25-محمد سامي راضي، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، دار التعليم الجامعي، 2016م.
- 26-شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، دار التعليم الجامعي، منشورة، 2014م.